وزارة التـعليـم العالـي والبحـث العلمـي
جامعة فرحات عباس- سطيف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

بالتعاون مع:

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي

75

المؤتمر العلمي الدولي

التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة

أيــام 07/08 أفريــل 2008

عنوان المداخلة

متطلبات التنمية المستديمة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة

أ. لطرش ذهبية
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
جامعة فرحات عباس سطيف

متطلبات التنمية المستديمة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة

تمهيد:

تعد التنمية المستديمة من أهم التحديات التي تواجه المجتمعات النامية في الوقت الحاضر والمستقبل ،لأنها تعد عملية شاملة تبحث عن حلول للمشاكل والمعضلات التي تواجه هذه المجتمعات انطلاقا من إمكانياتها ومواردها الاقتصادية المالية، البشرية و التكنولوجية، لا سيما في ظل تنامي واتساع الفجوة بين هذه الاقتصاديات واقتصاديات الدول المتقدمة ، إذ يسجل سيطرة20% من سكان العالم (معظمهم من الدول المتقدمة) على 80 % من الثروة و الدخل العالمي، في حين يعاني أكثر من مليار نسمة في العالم(معظمهم من الدول النامية) من الفقر المدقع و يعاني4/3مليار نسمة من سوء التغذية و مشاكل انتشار الأمراض الخطيرة و الأوبئة، الخمس منهم أطفال ويموت حوالي 125 طفل من كل ألف طفل من الذين يولدون في الدول منخفضة الدخل قبل أن يبلغوا سن الخامسة بسبب سوء التغذية أو أحد الأمراض التي يمكن الوقاية منها في الدول المتقدمة .

ولذا فإن التساؤل الذي يطرح بحدة :

كيف يمكن للدول النامية بظروفها الحالية والخصائص التي تطبع اقتصادياتها تحقيق أهداف التنمية المستديمة في ظل المستجدات العالمية وقواعد العولمة الجديدة التي تقودها الدول المتقدمة ؟

هذا ما سيتم معالجته في هذه الورقة من خلال الخطة التالية:

1- مفهوم التنمية المستديمة .
2- نشأة المفهوم .
3- أبعاد التنمية المستديمة .
4- مؤشرات التنمية المستديمة.
5- الظروف المساعدة على تحقيق التنمية المستديمة.
6- البعد المؤسساتي الدولي للتنمية المستديمة.
7- المبادرات الدولية لمساعدة الدول النامية على تحقيق التنمية المستديمة.
8- متطلبات التنمية المستديمة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة.

أولا: مفهوم التنمية المستديمة:

وردت الكثير من التعاريف للتنمية المستديمة يمكن عرض أهمها فيما يلي:

- عرفها الاقتصادي "روبرت سولوROBERT SOLOW" في عام 1991 بأنها: "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة و تركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي "(1) فهو بذلك لا تركز على الموارد المستهلكة من طرف الجيل الحالي فقط و التي تنتقل و تورث للأجيال القادمة، بل يؤكد على نوعية و طبيعة البيئة في المستقبل التي تضم وتشمل حسب رأيه إجمالي الطاقة الإنتاجية للاقتصاد سواء كانت مادية(مصانع ,معدات...) أو معرفية

(هيكل المعرفة)و التي ترتبط أو تعتمد بالأساس على حجم الادخار و الاستثمار العقلاني و الرشيد الذي يحدد الاستهلاك الحالي و المستقبلي للموارد المتاحة. كما يمكن النظر إليها على أنها:" تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها هي الأخرى "(2)

-فهي مسار معقد يكتسي بعدا كميا و نوعيا (كيفيا)يعكس قدرة و قابلية أفراد المجتمع على تنمية و زيادة ثروتهم

و مكتسباتهما باستمرار و كذلك أنماطهم الفكرية و مؤسساتهم الاجتماعية...(.3)

- هي محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل بين البيئة
والاقتصاد (4).
و الملاحظ أن معظم التعاريف مشتقة من التعريف الذي أوردته اللجنة العالمية للبيئة و التنمية في 1987 وهو أكثر التعاريف انتشارا و استخداما، إذ ينظر إليها على أنها " التنمية التي تلبي و تواجه احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها"(5)
يلاحظ أن المحور الجوهري و الأساسي في التنمية المستديمة هو:
* التأكيد على ضرورة الاستغلال و الاستخدام و التسيير العقلاني و المحكم و الرشيد للإمكانيات و الموارد المتاحة للاقتصاد مهما كانت نوعها(مادية، مالية، بشرية...).
*التقليل قدر الإمكان (المستطاع) من الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية على مصادر
أو موارد الاقتصاد و على البيئة.
*السعي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة(قادرة على إحداث تقارب في مستويات المعيشة لمختلف فئات المجتمع
و تطوير تقنيات وأساليب الإنتاج) تساعد على إيجاد بدائل للموارد غير المتجددة و ترفع من الكفاءة الإستخدامية لها لتعويض الأجيال القادمة و تأمين مستقبلها .
لذلك يلاحظ أن التنمية المستديمة وثيقة الصلة بالبيئة فهي تحاول إيجاد علاقة تكامل بين التنمية الاقتصادية
والتوازن البيئي حتى لا يكون النشاط الاقتصادي سببا في ظهور بعض المشاكل البيئية (التدهور البيئي)
وتسعى إلى إيجاد نظام بيئي شامل تتحرك فيه الأنشطة الاقتصادية الإنسانية بطريقة ديناميكية مستمرة دون التأثير سلبا على الأصول و الوظائف البيئية (التأثير في مستويات يتقبلها النظام الشامل)4(COSTANZ 1991).
انطلاقا مما سبق يمكن القول أن التنمية المستديمة تتمتع بمجموعة من الخصائص أهمها :(6)

- أنها تتميز بالتداخل و التعقد، خاصة في ما يتعلق بما هو طبيعي و اجتماعي في التنمية.
- تسعى إلى تحقيق متطلبات أكثر شرائح المجتمع فقرا و التقليل من معدلات الفقر على المستوى العالمي.
- تحاول تنمية و تطوير الجوانب الروحية و الثقافية و المحافظة على الخصوصيات الحضارية لكل مجتمع.
- تداخل الأبعاد الكمية و النوعية، إذ لا يمكن فصلها و قياس مؤشراتها.
- للتنمية المستديمة بعد دولي ، حيث يسعى المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لمساعدة الدول الفقيرة في الوصول إليها.

ثانيا: نشأة المفهوم:

صحيح أن مفهوم التنمية المستديمة كمصطلح، يعد حديث النشأة، لكن فكرة الوصول إلى تنمية شاملة تتوافق فيها عمليات استغلال الموارد واتجاهات الاستثماروالتطورالتكنولوجي مع احتياجات الوقت الحاضر و احتياجات المستقبل و تحقيق التوازن البيئي تعود إلى بداية القرن الماضي،حيث أشار
Girfford pinchotفي سنة1910"إلى أن الحفاظ على البيئة يعني حصول اكبر عدد من الأفراد على اكبر كم من السلع لأطول فترة زمنية"(7). و أشارت اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة إلى هذه المسالة منذ1915، كما أصدرت لجنة الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة(1948) تقريرا في1950 جاء بعنوان " بيان عن المحافظة على الطبيعة عبر العالم" أشار إلى العلاقة بين الاقتصاد و البيئة،و تدعم هذا الموقف أكثر بنشر وثيقة في 1980 بعنوان"الإستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة" الذي أكد فيه على وجود علاقة وطيدة بين الاقتصاد والبيئة.و في سنة1983 تم أنشاء اللجنة الدولية للبيئة و التنمية ضمت أكثر من 20

شخصية من المهتمين بالسياسة و خبراء في مجال التنمية و البيئة على المستوى العالمي، عكفوا لمدة3 سنوات على إجراء عمل مشترك كلل في سنة1987 بإصدار تقرير نهائي(كمحصلة لعملهم) بعنوان" من اجل مستقبل مشترك" عرف بتقرير" بروند طلاند"* و الذي تضمن مفهوم الديمومة" Sustainability " كمفهوم يكرس ويشير إلى التنمية المستديمة دوليا.

تضمن هذا التقرير المرتكزات الأساسية للتنمية المستديمة وهي(8):

-التنمية النوعية : أوجد التقرير تصورا أو نموذجا جديدا للتنمية قائما على أحداث التوازن بين النمو الاقتصادي والنظام البيئي ، و الاستغلال المحكم لإمكانيات الاقتصاد المتاحة لتدعيم أهداف وتوجيهات النمو على المدى الطويل

ومن خصائص هذه التنمية النوعية:

-النمو الاقتصادي غير مسرف ا و مبذر للاستهلاك الطاقوي.

-العدالة و الأنصاف في توزيع الفوائد و العوائد على أفراد المجتمع.

- تلبية وتوفير الحاجيات الأساسية الضرورية للدول النامية من حاجات طاقوية، سكن، غذاء،التزويد بالماء الصالح للشرب و الوقاية من الأمراض و الآفات.....

-التحديات التكنولوجية: يعتبر التقرير أن التحديات التكنولوجية و حصول الدول النامية على التكنولوجيا الحديثة المتطورة يعد من أهم المرتكزات الأساسية لتحقيق أهداف و طموحات التنمية المستديمة،لأن تركيزه على تطوير مستوى المعيشة و تحقيق الأمن الغذائي، وتطوير الصناعات الحديثة، وتنويع المصادر و الاختيارات الطاقوية.... يتطلب و يستدعي ضرورة تطوير الأساليب و التقنيات التكنولوجية المعتمدة في الإنتاج الصناعي و الزراعي وإيجاد الأساليب الحديثة في أنتاج و استهلاك و تحويل الطاقة و استعمال تكنولوجيا نظيفة غير ملوثة للبيئة للتقليل من التغيرات المناخية و الاحتباس الحراري و تآكل طبقة الأوزون و غيرها من المشاكل البيئية.

- الحكم الراشد الدولي: حسب وجهة نظر التقرير فأن المواءمة و أحداث التوافق بين متطلبات التنمية و اختيارات البيئة يتطلب وجود بعد مؤسساتي و تنظيمي وتشريعي، وتزداد الحاجة إليه خاصة في ظل تزايد آليات العولمة

و زيادة درجة الاعتماد المتبادل و التداخل و الاندماج و الارتباط بين اقتصاد العالم في حقول و مجالات التجارة

والمال والعمالة... إذ تتراجع أهمية القرارات و السياسات الوطنية و تبرز الحاجة إلى أهمية تكثيف الجهود الدولية المتعلقة بالتنمية المستديمة لتنسيق السياسات و الأهداف و التوجهات و سلوكات الفاعلين والمهتمين بالموضوع وفق قواعد و مؤسسات دولية.

ثالثا: أبعاد التنمية المستديمة:

في إطار جهود البنك العالمي لتدعيم التنمية المستديمة و محاولة الوصول إلى أسلوب منظم للحكم على الاستدامة الاقتصادية والبيئية و الاجتماعية و السياسية،حدد هذا البنك 3 أبعاد تشكل ما يعرف بمثلث التنمية المستديمة وذلك بناءا على نموذج للتنمية يحترم البيئة قدمه كل من :اينياسي صاش وموريس سترونق.

يولي هذا النموذج اعتبارا كبيرا إلى التسيير الفعال للموارد الطبيعية ودور التنمية الاقتصادية في تحقيق العدالة الاجتماعية والحذر البيئي، وذلك في إطار مقاربة إدارية ومؤسساتية تسعى إلى تحقيق الأهداف الثلاث(التنمية الاقتصادية،العدالة الاجتماعية، والحذر البيئي) وذلك من خلال الأبعاد التالية:

1- **البعد البيئي:** يوضح الاستراتيجيات التي يجب توافرها و احترامها في مجالات التصنيع، بهدف التسيير والتوظيف الأحسن لرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره و استنزافه بطريقة غير عقلانية، حتى لا يؤثر على التوازن البيئي وذلك من خلال التحكم في استعمال الموارد و توظيف تقنيات تتحكم في أنتاج النفايات واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تعتمد على التكنولوجيا النظيفة المنتجة لأقل مستوى من الغازات الملوثة(9)... لاسيما وأن عملية نقل الكثير من المواد كالنفط والفحم و الغاز الطبيعي، تساهم في تلويث البيئة إذا لم تؤخذ الاحتياطيات اللازمة لذلك إضافة إلى انتشار غاز ثاني أكسيد الكربون عند احتراق المواد العضوية، و تلوث البيئة عند حرق الوقود في الهواء ناهيك عن التلوث البيئي الناتج عن استخدام الطاقة النووية. فبالرغم من الأهمية النسبية للطاقة النووية باعتبارها واحدة التكنولوجيات الحديثة و

المهمة والتي ثبت دورها في مجال التنمية وتوليد الطاقة الكهربائية و المياه و استخدامها في قطاع الزراعة و معالجة النفايات الخطرة(تجربة الاتحاد السوفياتي)في 1954،و استعمالها في مجال الطب النووي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، وهي منذ1970 تغطي أكثر من30% من احتياجات الطاقة الكهربائية في العالم المتقدم.(فرنسا70 % من الطاقة الكهربائية مصدرها الطاقة النووية)، و تحاول الدول المتقدمة في إطار سعيها المستمر إلى إيجاد موارد طاقة جديدة بديلة للطاقة البترولية إلى زيادة اعتمادها على الطاقة النووية في توليد الكهرباء و هي تأمل(الدول8 الثماني الصناعية) إلى رفع هذا المعدل إلى 85% في العشر سنوات المقبلة(10).إلا أن سوء استخدامها ينعكس سلبا على الاقتصاد العالمي وعلى البيئة وحتى على الإنسان والحيوان والنبات، وهو ما تؤكده الآثار السلبية الناتجة عن استخدام الأسلحة النووية، وتزايد المخاطر البيئية الناتجة عن الاستخدام غير العقلاني لها،خاصة فيما يتعلق بالمخاطر الناتجة عن النفايات النووية و المخزنة في الأرض و مخلفات الوقود النووي التي عجزت الدول النووية من إيجاد حلول جذرية و نهائية لمعالجتها، بعد أن عمدت معظمها إلى دفنها في حاويات خاصة في أعماق الأرض، غير أن هذه الحاويات لا يمكنها الاستمرار في حفظ النفايات لمدة طويلة و بذلك فأن تحللها يهدد تلويث المياه الجوفية وبالتالي التأثير على صحة الإنسان والحيوان و النبات.والأخطر من ذلك سعي الشركات الدولية متعددة الجنسيات إلى نقل وتدويل عناصر إنتاجها وأنشطتها إلى الدول النامية نظرا لغياب دور المنظمات المدافعة عن البيئة، حيث تلجأ العديد منها إلى عقد صفقات بطريقة سرية مع هذه الدول للتخلص من النفايات النووية مقابل إغراءات مالية، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث كوارث سيئة من زلازل وتلوث للبيئة وانزلاقات للتربة*

إضافة إلى ذلك تواجه الدول المشاكل الناتجة عن تزايد حجم النفايات سواء الناتجة عن نشاط المصانـــــــع

أونفايات العائلات و النفايات الطبية والأدوية الفاسدة التي أصبحت من أهم ملوثات البيئة، فمثلا تعاني الجزائر من تراكم النفايات وتكدسها دون وجود حلول جذرية للتخلص منها، إذ تشير دراسة قامت بها الوكالة الوطنية للنفايات بالاشتراك مع بعض الهيئات الدولية حول اكتشاف سوق النفايات في الجزائر للتعرف على مشاكلها وأبعادها وإيجاد الحلول المناسبة لها،أن أنتاج النفايات المنزلية يقدرب7 ملايين طن سنويا(11) وهو في ارتفاع مستمر(نصيب الفرد الواحد من النفايات يصل إلى 0,7 كغ للفرد يوميا في المدن الكبرى و0,5 كغ للفرد في المدن الصغرى) وأن كمية النفايات الصناعية المكدسة في الجزائر تقدر بأكثرمن2,8 مليون طن تتمركز معظمها في 6 ولايات هي: الجزائر العاصمة،وهران، عنابه،تلمسان،بجاية وسكيكدة، حيث تصل نسبة النفايات المنتجة في هذه المناطق إلى 87 % وتمتلك هذه المدن90 % من النفايات المخزنة. وذلك بالرغم من اعتماد الجزائر لخيار الردم وفقا لما ينص عليه القانون 01-19 المؤرخ في12 ديسمبر2001 المتعلق بالتسيير و المراقبة و القضاء على النفايات, وإنشاء العديد من المراكز إلا أن هذه السياسات الترقيعية تصبح أكثر تأثيرا على المستوى البيئي

والصحي وغير صالحة نتيجة لتسرب مواد سامة و تضرر المياه الجوفية، كما كشفت الدراسة عن وجود1100 طن من المواد الصلبة الفاسدة و615 ألف لتر من المبيدات السامة الفاسدة من نفايات الزئبق و مخزون من الأدوية الفاسدة و نفايات المستشفيات يتراوح ما بين 12 إلى 15 ألف طن بإنتاج سنوي يصل إلى 1500طن. ويتم ذلك في ظل صمت الجهات الوصية خاصة وزارة البيئة التي لم تتخذ إجراءات مستعجلة لمعالجة المشكل

والتخفيف من تداعياته السلبية. خاصة وأن معظم المراكز الوطنية لمعالجة النفايات تعتبر متوقفة و أن عملية رمي النفايات في الطبيعة غير مراقبة و هو ما يجعل خطورتها تكون أعظم، إضافة إلى ذلك يلاحظ ضعف قدرة الجزائر على اعتماد التقنية و التكنولوجيا الحديثة و المقاييس الدولية في معالجة النفايات، و بقايا المواد الصناعية، و التي تعد التجربة التركية فيه من أهم التجارب الرائدة ، إذ تقوم شركة "أي تي سي"في مدينة أنقرة على جمع النفايات الغذائية من المنازل و القمامات و تحويلها في مصنع "ماباك" إلى طاقة، إذ يتم استخراج الأسمدة منها التي تحول إلى الاستعمال في مجال الزراعة. وذلك بالاعتماد على تكنولوجيا حديثة(بالشراكة مع شركة سويسرية) لتوليد الطاقة الكهربائية و امتصاص الغازات المنبعثة و تغطية الروائح حتى لا تؤثر على البيئة.

و يؤكد بعض المختصين أن الشركة تخصص 14 مليار دولار سنويا لجمع النفايات و أنه أمكن استخراج ما بين 300و 1500م^3 من الغاز يوميا لتوليد الطاقة الكهربائية انطلاقا من 1 طن من النفايات(12).

و نظرا لأهمية و حساسية الموضوع تبذل جهود دولية مكثفة لمحاولة الحد من تأثيرات العملية الصناعية على التغيير المناخي و التأثير على البيئة، حيث دعا تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية 2007 إلى ضرورة توحيد الجهود الدولية لتفادي التغيرات البيئية و المناخية الخطيرة، و أشار إلى أن تكلفة مكافحة هذا التغير المناخي و البيئي يمكن أن تصل إلى 16%من PIBالعالمي سنويا إلى غاية سنة 2030 و أن هذه التكاليف و المخاطر الاقتصادية و البشرية في تزايد مستمر و يمكن تقليصها باعتماد ميزانية أنفاق تمثل أقل من ثلثي (3/2) ميزانية الإنفاق العسكري السنوي الحالي(13)، كما يطالب التقرير الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية في إيجاد الإصلاحات الضرورية لمقاومة التغيرات المناخية و البيئية و توفير تمويل يصل على الأقل إلى 86 مليار دولار سنويا إلى غاية 2015.

<u>2- البعد الاقتصادي والاجتماعية:</u> يركز على التأثيرات الحالية و المستقبلية للاقتصاد على البيئة، و يطرح مسألة اختيار و تمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، كما يهتم بدراسة الاستدامة الاقتصادية والمالية "من ناحية النمو والحفاظ على رأس المال والاستخدام الفعال للموارد و الحفاظ عليها والعمل في حدود طاقة الاستيعاب البيئية و حماية التنوع البيولوجي. و تزداد أهمية البعد الاقتصادي لا سيما و أن التقديرات تشير إلى تراجع الاحتياطي العالمي من مصادر الطاقة، و أن المدى الزمني لاستغلال هذه الطاقة في تناقص خاصة أمام تزايد الطلب العالمي على الطاقة من طرف الدول المصنعة والصين .و الجدول التالي يبين المدى الزمني لنضوب النفط لبعض الاقتصاديات :

جدول رقم 1 : المدى الزمني لاستغلال مصادر الطاقة

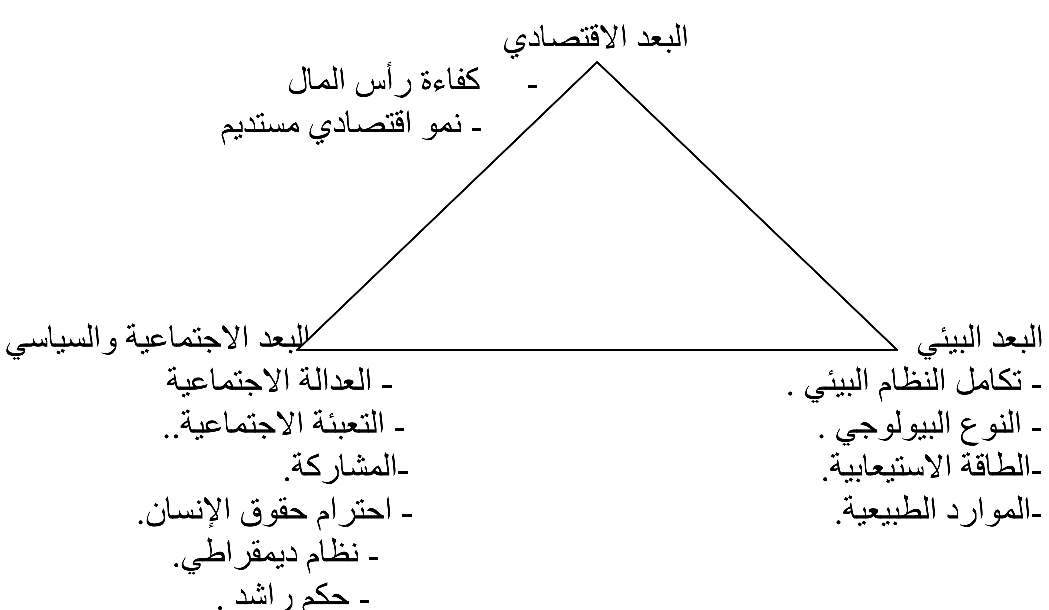
البلد	المدى الزمني لاستغلال النفط	البلد	المدى الزمني لاستغلال النفط
العراق	100سنة	الجزائر	20سنة
الكويت	100	أمريكا	12
الامارات	93	الصين	12
السعودية	66	المكسيك	10
السودان	46	النرويج	9 سنوات
قطر	38		

المصدر: قناة الجزيرة الإخبارية

وتركز التنمية المستديمة في بعدها الاجتماعي على فكرة الأنصاف ما بين الدول (دول الشمال و الجنوب) وتحقيق العدالة الاجتماعية والقدرة على تعبئة المجتمع (وجود عنصر المشاركة الشعبية) كذلك الثقافة و التنمية المؤسسية .

<u>3- البعد السياسي :</u> ترتقي التنمية المستديمة إلى الحث على نشر مبادئ الديمقراطية و مشاركة السكان في اختياراتهم السياسية وتعميم نموذج الحكم الراشد الذي يعيد الاعتبار للجماعات المهمشة ويسمح باندماجها في الفضاء السياسي وتدعوا إلى احترام حقوق الإنسان وفقا لمبادئ منظمة الأمم المتحدة (الحق في بيئة سليمة،الحق في تغذية سليمة وكافية ،الحق في التربية ، الحق في احترام الثقافات المحلية ....).

ويمكن تلخيص إبعاد التنمية في مثلث التنمية المستديمة :



فمثلا التنمية الزراعية المستديمة التي تعتبر من أهم التحديات التي تواجه الدول النامية لاسيما المستوردة الصافية للغذاء والتي ستتأثر جراء تزايد إجراءات التحرير التجاري للسلع الزراعية تتميز بالاستدامة عندما تكون قابلة للتطبيق اقتصاديا و عادلة اجتماعيا و ملائمة ثقافيا (14)

رابعا- مؤشرات التنمية المستديمة:

بعد بروز فكرة التنمية المستديمة حاول العديد من المهتمين بالموضوع تحديد مؤشرات لها، لعل أهم هذه المحاولات تلك التي قامت بها لجنة التنمية المستديمة في الأمم المتحدة التي اقترحت 59 مؤشر صنفت بناءا على أربع معايير اقتصادية، اجتماعية، بيئية ومؤسسية، كما أوجدت المنظمة تصنيفا آخر قائم على ضم ودمج المؤشرات في 3 فئات رئيسية تعرف بمؤشرات الضغط و الحالة و الاستجابة حيث تشير مؤشرات الضغط أو القوة الدافعة إلى الأنشطة و العمليات و الأنماط ، أما مؤشرات الحالة فتعطي صورة واضحة عن الحالة في الوقت الراهن، في حين تمتد مؤشرات الاستجابة إلى وضع و توضيح التدابير التي يمكن اعتمادها للوصول غلى التنمية(15) و أهم هذه المؤشرات هي:

المؤشرات الاجتماعية	النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر
	تفاوت الدخول - معدل البطالة نسبة متوسط أجر المرأة إلى أجر الرجل النسبة المئوية للأطفال دون سن ال15 الذين خرجوا من بيوتهم الحالات الغذائية للأطفال حالات الوفيات - معدل الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات متوسط العمر المتوقع عند الولادة نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية ملائمة لتصريف مياه المجاري نسبة السكان الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب ///////الذين تتوفر لديهم إمكانية الانتفاع بمرافق الرعاية الصحية الأولية التحصين ضد الأمراض المعدية بين الأطفال معدل انتشار وسائل منع الحمل نسبة إكمال الدراسة الابتدائية و الثانوية – معدل الإلمام للقراءة و الكتابة بين البالغين - نصيب الفرد من مساحة البيت عدد الجرائم المبلغ عنها لكل 1000 نسمة معدل النمو السكاني- سكان المناطق الحضرية المنظمة و غير المنظمة
البيئة	استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية مساحة الأراضي الصالحة للزراعة و الأراضي المزروعة دائما. استخدام المبيدات الحشرية- استخدام الأسمدة . مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للأراضي- مساحة المستوطنات الحضرية

	كثافة قطع الأشجار – الأراضي المصابة بالتصحر- مجموع السكان في المناطق الساحلية حجم المياه السطحية و الجوفية المستخرجة سنويا كنسبة مئوية من المياه المتوفرة - الطلب البيولوجي و الكيميائي على الأكسجين في الكتل المائية تركز البكتريا القولونية الغائطية في المياه العذبة المساحة المحمية كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية انتشار بعض الأنواع من الأمراض الرئيسية
الاقتصادية	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي حصة الاستثمار في الناتج القومي الإجمالي ميزان التجارة للسلع و الخدمات - الدين / الناتج القومي الإجمالي مجموع المساعدات الإنمائية - كثافة استخدام المواد نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة نسبة استهلاك موارد الطاقة المتجددة- كثافة استخدام الطاقة توليد النفايات الصناعية و الحضرية الصلبة – توليد النفايات المشعة- توليد النفايات الخطرة- إعادة تدوير و استخدام النفايات -المسافة التي يقطعها كل فرد حسب واسطة النقل يوميا
المؤسسية	استراتيجية التنمية المستديمة- تنفيذ الاتفاقيات الدولية المبرمة عدد أجهزة الراديو و اشتراكات الإنترنت لكل 1000 نسمة خطوط الهاتف الرئيسية و عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة الإنفاق على البحث و التطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الخسائر الاقتصادية و البشرية الراجعة إلى الكوارث السطحية .

المصدر: سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستديمة مع التركيز على الإدارة البيئية،المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، تونس، سبتمبر 2006 ، ص. 28

خامسا- الظروف المساعدة على تحقيق التنمية المستديمة:

باعتبار التنمية المستديمة عملية شاملة تتناول مختلف مقومات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية تسعى إلى تحقيق أهداف محددة و رفع مستوى معيشة الأفراد بما لا يتعارض مع الحفاظ على الموارد البيئية، فأن الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف يتطلب توفير مجموعة من الظروف و العوامل الأساسية تتركز في معظمها على إبقاء ونقل رصيد من رأس المال إلى الأجيال القادمة لا يقل عن ذلك المتوفر للأجيال الحالية أو في صورة أفضل منه ويشمل :

- رصيد رأس المال الطبيعي.
- رصيد رأس المال العيني و البشري .

1- رصيد رأس المال الطبيعي:

يشمل مختلف الموارد الطبيعية غير المتجددة و التي هي معرضة للنفاذ و الزوال نتيجة الاستهلاك غير العقلاني لها و الذي لا يستند إلى أسس علمية، لذا فأنه يجب البحث عن بدائل لإحلال أصول أخرى محل رأس المال المستخدم بصورة كلية أو جزئية في النشاط الاقتصادي، و إيجاد طرق علمية دقيقة لقياس حجم هذه الموارد الطبيعية و التغييرات التي تطرأ عليها، و ينادي البعض بعدم ترك الأمور المتعلقة بتخصيص و تسعير هذه الأصول إلى آليات السوق الحر التي لا تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المستقبل، و ذلك باستخدام السياسات العامة للضرائب و القوانين التي تحد من الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، و تضمن حماية حقوق الأجيال القادمة، من جهة أخرى إيجاد طرق و تقنيات تسمح بإعادة استثمار جزء من ريع استخدام هذه الأصول لزيادة الطاقة الإنتاجية مستقبلا، و هو ما يتطلب تطوير الأنظمة المستخدمة في الحسابات القومية التي تسمح بتحديد قيمة الجزء المستهلك من رأس المال الطبيعي كأصل من أصول العملية الإنتاجية و الذي يساهم في توليد الدخل القومي ، و هو ما يعرف بالحسابات الخضراء (16)

و لذلك فإن الكثير من التيارات الفكرية تعتبر أن النمو الاقتصادي يرتكز على 3 مبادئ أساسية:

* قدرة النظام الاقتصادي على الأخذ بعين الاعتبار محدودية استيعاب الطبيعة أثناء عمليات التحول التي يقوم بها.

*قدرته على التنبؤ بالإمكانيات التعويضية بين الموارد القابلة للانقراض و الموارد المتجددة .

* احترام ظروف إعادة تجديد الموارد الطبيعية المتجددة.

2- رأس المال المادي و البشري : و يشمل رأس المال المادي مختلف المؤسسات و المصانع و هياكل البنى التحتية، أما رأس المال البشري فيشمل طبيعة و خصائص الأفراد و السكان و مستوى التعليم

والصحة و المهارات الفنية و الإبداعية التي يتوفر عليها المجتمع، و يعد العنصر البشري من أهم الأصول في عملية التنمية المستديمة، لا سيما و أن العائد منه يفوق العائد من راس المال المادي.

و نظرا لأهمية العنصر البشري فقد تم إدراج مؤشرات التنمية البشرية كأحد مؤشرات التنمية المستديمة و أصبحت تأتي في مقدمة اهتمامات التوجه العالمي نحو التنمية المستديمة إذ تعتبر منظمة الأمم المتحدة للبيئة و التنمية وفقا لما ورد في مفكرة 21 بأن" التعليم أمر أساسي جدا في تطوير التنمية المستديمة و تحسين قدرة البشر على مواجهة قضايا التطوير و البيئة". و أدرج برنامج الأمم المتحدة في بداية 90 مؤشرا متعدد الأبعاد يعرف بمؤشر التنمية البشرية (IDH) الذي يرتبط بالأمل في الحياة, المستوى المعيشي و التعليمي, التفرقة بين الرجل و المرأة...(أنظر للمزيد مجلة التمويل و التنمية يونيه 2001, ص.48) . و مؤشر الفقر(IPH) الذي يعبر عن مستوى الفقر في المجتمع، احتمال الوفاة قبل 40 سنة, معدل الأمية في أوساط المراهقين...

و مؤشر (IPF) مساهمة المرأة و يقيس عدم العدالة بين الرجل و المرأة في اقتحام المراكز و المناصب الحساسة في الحياة الاقتصادية و السياسية(مثلا نسبة النساء في التمثيل البرلماني، في الحكومة، في إدارة الوظائف العمومية و المؤسسات...)(17).

سادسا- البعد المؤسساتي الدولي للتنمية المستديمة :

مع تزايد الوعي بأهمية التنمية المستديمة و اعتبارها من أهم تحديات القرن21 التي تواجه الاقتصاد العالمي ازدادت الحاجة إلى إيجاد بعد مؤسساتي ينظم أهداف هذه التنمية، أبعادها و سبل الوصول إليها، كما أن هذه المؤسسات تحاول التنسيق فيما بينها لبلوغ الأهداف المنشودة، و فيما يلي عرض لأهم المؤسسات الدولية المهتمة بالموضوع:

الـهيئـــــــــــة	أهدافها و دورها في التنمية المستديمة
البنك العالمي	يعتبر الم مول الأساسي للإعانات متعددة الإطراف لتطوير السياسات المتعلقة بالتنمية المستديمة (وفر م ول في الفترة 86- 94 حوالي120 مشروع له علاقة بالبيئة بقيمة 9 مليار دولار) يوجه التمويل إلى 4 أنشطة : - - مساعدة الدول الأعضاء على تحديد الأولويات و رسم السياسات البيئية و استراتجيات التنمية المستديمة. - -توجيه القروض الممنوحة نحو قضايا البيئة عند مراحل التحضير و إعداد المشاريع. - - مساعدة الدول و دعمها في جهودها الرامية إلى إحداث التكامل بين مقاومة الفقر و حماية البيئة - (التحكم في النمو الديمغرافي، برامج مقاومة الفقر، تحسين وضع النساء، تجهيزات تطهير الماء الصالح للشرب) - - المساهمة في معالجة القضايا العالمية المرتبطة بالبيئة عن طريق صندوق البيئة العالمية.
صندوق البيئة العالمية 1990*	يسير يسير من طرف BM و برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يهدف إلى توفير التغطية المالية الكافية التي التي تمكن الدول النامية من تطبيق الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول البيئة بمنحه اعتمادات مالية توجه لتمويل المشاريع الاستثمارية و عمليات الإعانة التقنية، يركز على 4 أنواع من القضايا البيئية: حماية التنوع البيولوجي، التغيرات المناخية، حماية المياه و حماية طبقة الأوزون.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة	أ أنشاء بناءا على ندوة ستوكهولم 1972 في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، يهدف إلى تشجيع ا الجهود و الأنشطة في مجال البيئة، و تطبيق برنامج العمل المنبثق عن ندوة ستوكهولم، له دور فعال و محوري في إعداد و صياغة القوانين و الاتفاقيات الدولية المرتبطة بالبيئة، حماية المياه الإقليمية... (بروتوكول مونريال (بكندا) حول طبقة الأوزونس، و اتفاقيات بال حول النفايات السامة.
لجنة التنمية المستديمة	تلعب دورا فعالا في إرساء قاعدة عمل مشتركة حيث تعمل بالتنسيق مع مختلف الوكالات التابعة للأمم المتحدة المهتمة بقضايا البيئة و التنمية المستديمة (FAOمنظمة الأمم المتحدة للزراعة و التغذية، المنظمة المنظمة العالمية للصحة، برنامج الأمم المتحدة للتنمية) كما تعمل على تعزيز التعاون بين الدول المتقدمة و الدول النامية في مجال التنمية المستديمة، حيث توجد على مستوى الدول الأعضاء فيها لجنة وطنية للتنمية المستديمة تساهم في وضع الاستراتيجيات الوطنية.
منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	تعتبر أمانة هذه المنظمة أن التنمية المستديمة هي المبدأ الأساسي المنظم و الموجه لأنشطتها، وهي تلعب دو دورا مهما في التحضير والإعداد للمفاوضات الدولية حول هذا الموضوع وتعتبر أن تحرير الاستثمار الاال الأجنبي المباشر عامل مشجع للتنمية الاقتصادية المستديمة و الشاملة ومساعد على الوصول إلى الرا الرفاهية الاقتصادية و تحسين مستوى المعيشة و حماية البيئة و تعتبرها القناة الرئيسية لنقل التكنولوجيا النظيفة و توزيعها، لذا تم التوصل في إطارها إلى اتفاق متعدد الإطراف حول الاستثمار AMI تنظر اليه على أنه يضمن للتنمية المستديمة معالجة كافية بفضل نقاط أساسية: * توجيه نشاط ش م ج إلى المجالات التي لها علاقة بالبيئة، نشر التكنولوجيا النظيفة.كما يلزمها بعد م بعدم التحايل على المبادئ البيئية و الاجتماعية رغم أن الاتفاق لا يحمل طابع قانوني إلزامي إلا أنه في حالة إخلال و عدم التزام ش م ج المستثمرة في الخارج للاعتبارات البيئية فأنه يأخذ بعين الاعتبار عند تسوية المنازعات. *مبدأ المعاملة الوطنية أو عدم التمييز: حيث أن القوانين و التشريعات البيئية تطبق و تحترم من طرف المستثمر الأجنبي و المحلي على السواء بصورة موحدة دون تمييز. كما أنه يجب محاربة و مواجهة كل مظاهر الإغراق البيئي ووضع و تطبيق تشريع أساسي يعترف بسمو و مشروعية و إلزامية القانون الدولي على التشريع المحلى.(يمكن لهذا القانون رفض الاستثمارات الأجنبية التي تشكل خطرا على البيئة و الصحة العمومية.*
OMC ا المنظمة العالمية	حاولت منذ نشأتها الربط بين قضايا التجارة و البيئة و أنشأت لجنة أو جهاز يختص بموضوع البيئة (لجنة التجارة و البيئة)بعد أن كان الموضوع مهملا في إطار الجات. و طرح الموضوع للنقاش في أول م أول مؤتمر وزاري لـomc (مؤتمر سنغافورة ديسمبر 1996 و مؤتمر الدوحة نوفمبر 2001 الذي اقر الموافقة على بدأ التفاوض حول علاقة التجارة بالبيئة. ذلك أن

للتجارة	سعي omcفي تحقيق هدفها لتسهيل التبادل التجاري أصطدم في الواقع بمسألة الترابط بين طرق تنفيذ مفكرة21 وبين النظام التجاري متعدد الأ الأطراف وأصبحت المشاكل البيئية من أهم مصادر الخلافات التجارية، كما أن اتفاق الاستثمار المرتبط بالتجار بالتجارة يعالج أهمية IDE في مساعدة الدول النامية إلى الانتقال نحو التنمية المستديمة.

سابعا- المبادرات الدولية لمساعدة الدول النامية على تحقيق أهداف التنمية المستديمة:

إذا كانت العولمة الاقتصادية والتكتلات الإقليمية هما أهم مظهر ميز نهاية القرن الماضي فأن التنمية المستديمة هي أهم أهداف و توجهات القرن21، لاسيما وأن الدول أبرزت اهتمامها و إرادتها في جعل القرن الحالي قرن التنمية المستديمة، لذا يلاحظ تزايد وتنامي الجهود الدولية لبلوغ أهداف التنمية المستديمة، نركز على بعض منها:

1- مبادرة قمة الأرض:(ريوديجأنيرو بالبرازيل1992): أكد هذا المؤتمر التابع للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية أهمية وحاجة العالم لتنمية مستديمة تخدم البيئة وتحافظ عليها، وأن البشر هم محور اهتمام التنمية المستديمة وتعهدت فيه الدول باستخدام برنامج تنفيذي لتدعيم التنمية المستديمة حول العالم،(بوضع و إعداد وتنفيذ السياسـات
والاستراتيجيات المساعدة على تحقيقها)، يعرف بمفكرة(21) (Agenda21) نسبة للقرن21، يهدف إلى وضـع
وإعداد وتنفيذ السياسات و الاستراتيجيات المساعدة على تحقيق أهداف هذه التنمية تشمل الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بدلا من التركيز فقط على تحقيق مسار محدد للنمو الاقتصادي.
وقد تضمنت المفكرة أكثر من 2500 توصية تركزت خاصة على قضايا محاربة الفقر و حماية البيئة
والمحيطات ودعم الزراعة المستديمة و تعزيزها وذلك من خلال:

-إدارة متكاملة للأراضي واستغلالها وحمايتها.
- المحافظة على التنوع البيولوجي.
- مكافحة عمليات إزالة الغابات.
- إدارة المناطق الجبلية والتنمية الريفية المستديمة.

وهنا تلعبFAO دورا رئيسيا في تنسيق الجهود و السياسات و المشاريع المتعلقة بالأمن الغذائي و البيئة
(مقاومة التصحر،التغيرات المناخية) وردت هذه التوصيات من خلال 3 وثائق صدرت عن المؤتمر هي(18):

أ - إعلان ريوRIO عن البيئة و التنمية ، تضمن 27 مبدأ عن حقوق وواجبات الدول الموقعة عليه فيما يتعلق بحماية البيئة و التنمية المستديمة.

ب-إعلان برنامج عمل شامل على المستوى القومي و الدولي للعمل في اتجاه أهداف التنمية الشاملة
والمستديمة ووضع و إرساء التدابير اللازمة للتقليل من آثار ظاهرة الاحتباس الحراري (إطار اتفاقية الأمم المتحدة حول التغير المناخي*

ج- إعلان حماية الغابات و يشمل المبادئ الخاصة بإدارة الغابات و التي تضمن استمراريتها وعدم نفاذها.

ولتحقيق أهداف القمة عقد اجتماع في1997 ضم ممثلي أكثر من165 دولة لوضع برنامج مساعد ومدعم لتطبيق مفكرة21 حدد لها أجل2002 كتاريخ للانتهاء من إعداد وتفصيل الاستراتيجيات القومية للتنمية المستديمة في الدول المشاركة، وفي أوت2002 عقد بمدينة

جوهانزبورغ بجنوب إفريقيا مؤتمر التنمية المستديمة لمراجعة ما تم تطبيقه من أهداف وتوجهات المفكرة، واقتراح سياسات و إجراءات أخرى مدعمة لهذا الهدف(19).

2- قمة الألفية الا نمائية: يقصد بأهداف قمة الألفية الإنمائية التي نصت عليها قمة الأمم المتحدة للألفية المنعقدة في نيويورك في سبتمبر 2000 والتي صادقت عليها 189دولة خلق عالم يتميز بالثبات والاستقرار وذلك من خلال مكافحة الفقر والجوع والمرض والأمية وتدهور البيئة والتمييز ضد المرأة ....وذلك خلال فترة 15سنة تمتد إلى غاية 2015.

يمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي(20):

1-القضاء على الفقر المدقع والجوع الشديد وذلك بتخفيض عدد السكان الذين يعيشون بأقل من1 دولار يوميا إلى النصف وعدد السكان الذين يعانون من الجوع وتحسين طرق وصولهم إلى الماء الصالح للشرب.

2-تحقيق التعليم الشامل لجميع أطفال العالم (على الأقل مرحلة الابتدائي) .

3-تشجيع تحقيق المساواة بين الجنسين .

4-تخفيض وفيات الأطفال بثلاث أرباع (4/3)الذين يقل سنهم عن5 سنوات.

5-تحسين صحة الأمهات وتقليص نسبة وفياتهم .

6-محاربة مرض السيدا وغيرها من الإمراض الخطيرة .

7-ضمان الاستدامة للبيئة .

8-تنمية شراكة عالمية من اجل التنمية .

وقد قام برنامج الأمم المتحدة بتنظيم ورعاية مؤتمر مونتيري بالمكسيك في مارس 2002جمع مسؤولين حكوميين من مختلف دول العالم مع ممثلين من مؤسسات التمويل الدولية لبحث التحديات التي تفرضها زيادة التمويل المطلوب لإحداث التنمية(21) .

غير أن هناك جملة من الأسباب التي تعيق تحقيق هذه الأهداف نظرا لعدم كفاية وعدم كفاءة الإنفاق العمومي والتعثر الناشئ عن ثقل أعباء الديون وعدم كفاية وصول المصدرين في البلدان النامية إلى أسواق الدول الصناعية وتدني المساعدات الإنمائية، بحيث تشير الإحصائيات و الدراسات أن أكثر من ربع سكان العالم يعيشون في الفقر(أقل من1 دولار يوميا حسب مؤشر خط الفقر الذي أعدهBM) وهو في تزايد مستمر حيث ارتفع من 1,2مليار نسمة سنة1987 إلى 1,5 مليار نسمة في سنة2000 ويتوقع أن يرتفع إلى 1,9 مليار نسمة في سنة 2015 و يتمركز معظمهم في دول الجنوب(4/3 من سكان الجنوب يعانون من الفقر خاصة إفريقيا، آسيا)،(الهند47 % من السكان في فقر في 1994)

كما يري برنامج الأمم المتحدة للتنميةPNVD أنه فيما يتعلق بوصول الأطفال إلى التعليم الابتدائي وتحقيق المساواة بين الرجل و المرأة في التعليم فإن عددا كبيرا من الدول النامية قد تكاد تصل إليه، وأن60 % من سكان العالم يعيشون في 43 دولة ممن يحاولون تخفيض عدد السكان الذين يعانون من الفقر إلى النصف، لكن في جوانب أخرى فإن أكثر من50 % من الدول لن تستطيع الوصول إلى الأهداف المرجوة إن لم تسجل معدلات نمو مرتفعة، فإذا كانت 50 دولة قادرة على الوصول و توفير المياه الصالحة للشرب فإن83 دولة أخرى(70% من سكان العالم تبقى بعيدة عن الهدف، كما أنه إذا كانت 62 دولة قادرة على تخفيض نسبة وفيات الأمهات بثلاثة أرباع(3/4) فإن 83 دولة أخرى تبقى بعيدة عن هذا الهدف.

أما فيما يتعلق بوفيات الأطفال أقل من5 سنوات فإن 66 دولة تسير في اتجاه جيد في حين 83 دولة أخرى (تضم 60% من سكان العالم) تبقى بعيدة(22).

ولذلك فإن الوصول إلى الهدف المتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام(تنمية اقتصاد مستديم) الذي يسمح بتحسن مدا خيل و معيشة الأفراد يتطلب توفر جملة من العوامل المرتبطة خاصة سلامة السياسات الاقتصادية الحكومية وتوفر إطار مؤسساتي وتشريعي قوي ومهارة الأفراد، إضافة إلى مدى إ انفتاح الأسواق في الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية(23)

ثامنا- متطلبات التنمية المستديمة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة:

حسب دراسة و تقرير الرصد الذي أصدرهFMI و البنك العالمي تم تحديد جملة من الأولويات أو العوامل أو المتطلبات التي لابد من توفيرها حتى يمكن الإسراع في إحداث التغيير و مساعدة الدول النامية على تحقيق أهداف التنمية المستديمة، ولاسيما وأن الكثير من الدراسات تشير إلى أن معظم المناطق ستتمكن تخفيض الفقر إلى النصف مع حلول سنة2015 ماعدا إفريقيا جنوب الصحراء التي ما تزال بعيدة بشكل كبير عن المسار بصورة خطيرة، ويمكن حصر أي هذه الأولويات فيما يلي:

1-**وضع استراتيجيات قطرية للتنمية طويلة الأجل تصب في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية:**وذلك بإصلاح السياسات وتقوية المؤسسات و الاستثمارات، فمثلا يجب تقوية استراتيجيات تخفيض عدد الفقراء وهذا يتطلب سياسة مالية ونقدية ملائمة لذا يحاول الكثير من الاقتصاديين الربط بين القطاع المالي الأفضل ومدى قدرته على المساعدة في النمو وتقليل الفقر والجوع، وهناك العديد من الدراسات التي أظهرت فعلا أن التنمية المالية تقلل الفقر والجوع، ذلك أن تقديم الخدمات المالية للفقراء يمكنهم من الحصول على وسائل الإنتاج لتمويل استثماراتهم وزيادة إنتاجهم وتعزيز الإنتاجية الزراعية الشاملة، مما يسمح بتحسين مدا خيل الأسر المعيشية وتخفيض أسعار المواد الغذائية و بالتالي يقلل من مشاكل نقص التغذية، كما أن تراكم الأصول المالية و الاستفادة من نظام التأمين يمكنهم من تفادي بعض المخاطر التي يمكن أن تواجههم وتدفعهم إلى بيع أصولهم وممتلكاتهم وبدل ذلك يمكنهم الادخار لمواجهة أعباء التقدم في السن.

فقد توصلت الدراسة والبحوث الحديثة التي توصل لها هونوهان(2003) أن زيادة قدرها10% من الائتمان الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وهو مقياس مهم للتنمية المالية* يخفض معدلات الفقر بنسب تتراوح ما بين2,5-3 % وزيادة بنسبة1 % في الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي يخفض انتشار سوء التغذية بما يتراوح مابين 0,22 و 2,45%(24)، كما أكدت دراسة أخرى أن التنمية المالية تساعد على تخفيض معدلات الفقر(بنك ديمير جولش –كونت-ويليفين2005) حيث أشارت الدراسة أنه لو أن البيرو مثلا عمل على تحسين مستوى الائتمان الخاص في الفترة(85-2000) من مستوى13 % إلى 54% لكان 2 % من سكان البيرو يعيشون في فقر في سنة 2000 بدلا من المعدل الفعلي المقدر ب15%. وأكدت دراسةBM أن زيادة الائتمان الخاص يؤدي إلى زيادة استخدام الأسمدة واستخدام المعدات التي تعزز الإنتاجية و الالتزام بالعمل وفق المقاييس الإنتاجية الزراعية مما يسمح بتقليل الجوع و الفقر.

لذا تؤكد في الوقت الحالي الكثير من الدراسات على أهمية تنمية القطاع المالي في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية و تخفيض الفقر، ووجد بأن تأثير تنمية القطاع المالي على نقص التغذية يبلغ على الأقل ربع تأثير التنمية العامة(كلاسينس فيجن2007) لذا فإن البنوك التجارية يجب أن تلعب دورا كبيرا ومهما في الدول النامية بتقليل الصعوبات و العراقيل أمام الاقتصاد الخاص للحصول على التمويل ولابد من إيجاد آليات وشروط تمويل ميسرة تتلاءم مع الاحتياجات المالية للأفراد، ولعل أنجح تجربة بنك" قرامين بنك" في بنغلاديش الذي حصل صاحبه محمد يونس على جائزة نوبل للسلام(2006) مع محاولة هذه البنوك تطوير منتجاتها وخدماتها البنكية لتسهيل وصول التمويل لطبقات المجتمع بتكلفة منخفضة.

كما تتطلب التنمية المستديمة نموا اقتصاديا مستمرا في السياسات و التنظيم و الإدارة (فتحقيق أهداف التنمية في إفريقيا و المتعلق بالفقر يتطلب مضاعفة متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 7% سنويا خلال هذا العقد) غير أن القدرة على البدء في النمو و ضمان الاستمرار يتطلب تغيرات مهمة في السياسات والمؤسسات (تخفيض معدلات التضخم ،التحكم في تغيرات سعر الصرف،التقليل من تأثير القطاع الموازي (غير الرسمي)،تخفيض الاستهلاك الجمركي ،تشجيع استثمارها الخاص).

و عليه فان تحقيق النمو المستدام يتطلب توفير 3 عناصر:

تعميق التقدم في الإدارة الاقتصادية الكلية ، تحسين المناخ لنشاط القطاع الخاص، تقوية التنظيم و الإدارة في الق العام، وذلك بخلق مجال مالي مشجع للاستثمار وإلغاء والتخفيف من البيروقراطية و القيود التنظيمية والمؤسسية المفرطة المعرقلة لنشاط القطاع الخاص بتبسيط

الإجراءات والاستثمار وتأمين حقوق الملكية وتقوية تنفيذ العقود و أحكام القانون وتحسين البنية الأساسية الضعيفة ،كما يتطلب تحسين التنظيم و الإدارة الاتجاه نحو إقامة حكومات أكثر تمثيلا وتحسين إدارة القطاع العام وتقليل الفساد(25).

2- زيادة حجم المعونة الدولية وتخفيض عبء الدين العمومي: يعتقد الكثير من الدول أن زيادة حجم المعونة الدولية لمواجهة الفقر والجوع والأمراض يدعم التنمية ويساعد الدول الفقيرة على تحقيق أهداف التنمية الإنمائية للأمم المتحدة في حلول 2015، لذا يدعو الكثير من المجتمع الدولي في الوقت الحالي إلى زيادة حجم المعونة أو المساعدات الإنمائية الرسمية وتقديم المزيد من تخفيف عبء الديون وإيجاد وابتكار آليات وتقنيات حديثة لتمويل التنمية من أجل مساعدة الدول منخفضة الدخل على تحقيق أهداف الألفية، فقد أوصى مشروع الأمم المتحدة للألفية في عام2005 على زيادة ومضاعفة حجم نفقات المعونة على المستوى العالمي من مستوياتها وهي 100 مليار سنويا وطالبت لجنة إفريقيا بمضاعفة المعونة المقدمة لإفريقيا نظرا لأهميتها، لاسيما وأنه يلاحظ أن المساعدات المقدمة من طرف الدول المتقدمة تشهد تذبذبا وتم إعادة النظر فيها، حيث تناقصت من1%إلى 0,7%من الدخل القومي الخام للدول الغنية، كما أنه لم يتم تحقيقها عمليا بالرغم من تزايدها بالقيم المطلقة إلا أنها تراجعت بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام و الجدولين التاليين يوضحان ذلك:

جدول رقم 2 : تطور حجم المعونة الدولية من 1970الى غاية سنة 2002

السنة	حجم المعونة
1970	40
1975	60
1980	75
1985	82
1990	100
1995	82
2000	108
*2002	56

المصدر: مجلة التمويل و التنمية، سبتمبر 2005،ص.14

●سنة 2002: التمويل و التنمية، ديسمبر2003، ص.18

جدول رقم 3 : أهم مقدمي المساعدات وأهم المستفيدين منها:

الوحدة: مليار دولار

	اهم مقدمي المساعدات		اهم المستفيدين	
البلد	القيمة	لدخل القومي الخام %	المنطقة	دولار بالنسبة لكل ساكن/ سنة
و م أ	12.9	0.12	اوقيانيا	188
المانيا	5	0.27	اوربا	35
فرنسا	5.2	0.36	إفريقيا	20
اليابان	9.2	0.23	امريكا اللاتينية	12
بريطانيا	4.7	0.30	اسيا	05

المصدر: جريدة الشروق اليومي: 2008/02/23

من الجدول :

- يلاحظ تراجع حجم المساعدات إلى إجمالي الناتج المحلي (اقل من 1 %)

- تفاوت الاستفادة من المساعدات الموجهة للتنمية، كما أن الاستفادة منها مرتبطة بكيفية إنفاقها وتوظيفها بطريقة جيدة ومحنها لحكومات ليست سيئة(فعالية المعونة)،غير أن هذه المعونة حسب الكثير من المتتبعين تشكل تحديا للسياسات الاقتصادية الكلية، إذ يطرح تساؤل مهم: كيف ينبغي لهذه الدول أن تكيف سياستها النقدية والمالية العامة ؟ وهل سينشأ عنها تضخم، وهل ستعزز

التدفقات الضخمة سعر الصرف..؟.(26) إذ يرى بن ايفرت والأن جليب أن هناك4 تحديات رئيسة تواجه الدول وهي(27):

- كيف يمكن للدول أن تتصدى لباقي التذبذبات قصيرة الأجل في المدفوعات المنصرفة؟

- كيف يمكن للمانحين أن يطيلوا آفاق التزاماتهم بدون مخاطر ضخمة في إساءة تخصيص المعونة؟

- كيف ينبغي لمستويات واتجاهات الأداء أن تؤثر في المبالغ المخصصة لمعونة المشاريع ودعم الموازنة؟

- ما هو دور تخصيص المعونة على أساس النتائج باعتباره مختلفا عن التخصيص على أساس السياسة، وكيف يمكن تحسين نظم التخصيص على أساس النتائج؟

غير أن الدول النامية تواجه مشكلا إلى جانب ضعف حجم المعونة وهو التذبذب الحاصل في المعونة،حيث تشير الدراسات أن السنوات المقبلة سيزداد فيها تذبذب تدفق المعونة،لذا يخطط المانحون لتحقيق زيادة ملموسة في المعونة وزيادة التنسيق و درجة الاختيار لمتلقي المعونة بهدف الوصول إلى أهداف الألفية، كما أن هذه المعونة بدأت تشهد تحولا من تمويل المشاريع إلى تمويل البرامج(من معونة المشاريع إلى معونة البرامج).

واشتكت الكثير من الدول من هذه المعونات لأنه تحركها أولويات وأفضليات الجهات المانحة وليست الدول المتلقية،لذا تطالب بترك الأولوية لهذه الدول في تحديد الأهداف وكيفية استخدام الأموال. و لهذا فانه لا بد من توفر خمس مبادئ رئيسة لجعل الطريقة أو النهج الذي تقوده الدول الملتقية مجديا وهي(28):

*أولا: **استراتيجيات بلدان الدعم أو الجهات المانحة:** يجب أن تقام و توضع بناءا على خطط شركائها و ما الذي تريد تحقيقه والوصول إليه ومساعدتها في ذلك وليس بناءا على تحليلها الخاص للأولويات.

*ثانيا: **توافق أدوات المعونة مع احتياجات البلدان:** لأن احتياجات الدول تختلف وتتباين تباينا واسعا وهو ما يؤدي إلى اختلاف أدوات المعونة بين دعم مالي للموازنة، دعم مالي لتخفيض عدد الفقراء، مساعدات فنية، شراكات وصناديق عالمية، دعم مالي على نطاق القطاعات.... فمثلا الدول منخفضة الدخل تعتمد على المعونة لإعداد استراتيجيات لتخفيض عدد الفقراء، في حين الدول الأقل اعتمادا على المعونة مثل الصين وجنوب إفريقيا قد تفضل حكوماتها أن تكون المعونة في شكل مساهمة في مشروعات أو معونة فنية أو دعم قطاع معين بدلا من الدعم العام للميزانية

*ثالثا: **تنسيق المعونة:** بمعنى أن يكون هناك تنسيق بين الجهات المانحة للمعونة لأن ذلك يعد وسيلة مهمة لتحسين ارتباط المساعدات بأولويات الحكومات.

*رابعا: **زيادة القدرة على التنبؤ بتدفق المعونة:** لأن عدم القدرة على التنبؤ بالمعونة يجعل التزامات الحكومة المتلقية للمعونة بنفقات طويلة الأجل أمرا محفوظا بالمخاطر لاسيما في حالة امتناع المانحين عن الوفاء بالتزاماتهم.

* خامسا: **الإصرار على الخضوع للمساءلة المتبادلة:** يجب إخضاع الجهات المانحة للمساءلة أمام الدول النامية عن كيفية إعطاء المعونة وتاريخ منحها، من جهة أخرى ينبغي إخضاع الدول النامية للمساءلة أمام شعوبها وأمام الجهات المانحة عن كيفية استخدام المعونة. وتجدر الإشارة إلى أن هناك مبادرات على المستوى القطري(مثلا تنزانيا) والإقليمي(عملية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والدولي(منتدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) لتدعيم فكرة المساءلة حول فعالية المعونة.

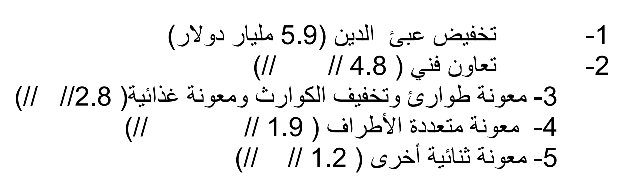
وقد أكد على هذه المبادئ الأساسية الرئيس التنزاني بنجامين ميكابا في نوفمبر2004 عندما أكد قائلا" ينبغي علينا نحن في البلدان النامية أن نملك جدول أعمال التنمية وعلى شركائنا أن يوفقوا دعمهم حسب جدول أعمالنا وأولوياتنا والتسلسل الذي وضعناه لأنفسنا.... إن التنمية لا يمكن فرضها بل يمكن فقط تسهيلها".

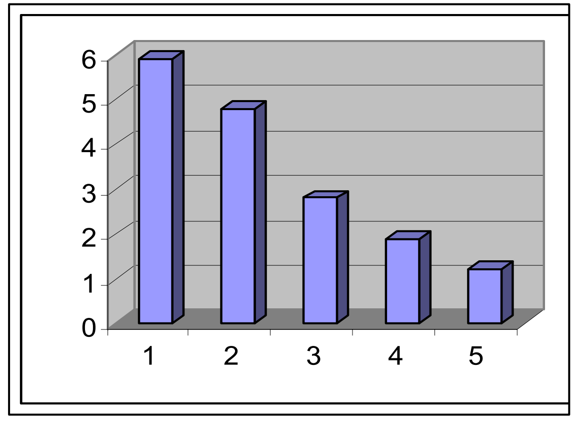
وبالرجوع إلى شكل هذه المعونة يلاحظ أنه حدث تغير في شكلها إذ أصبحت معظم هذه المساعدات الإنمائية في شكل مساعدات غير نقدية(فنية) وفي شكل تخفيض عبء الدين وهو ما

قلل من حصة المساعدات النقدية أو التي تكون في شكل مساعدة البرامج أو المشاريع للاستجابة لمتطلبات البلدان لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية والشكل التالي يبين ذلك:

شكل رقم 2 : تقسيم للزيادة الاسمية في المساعدات الإنمائية الرسمية التي قدمها المانحون في أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية في 2001-2003 حسب شكل المعونة:

الوحدة: مليار دولار





المصدر : أندي بيرج وضياء، أهداف الألفية الإنمائية**:** بناء قوة الدفع، مرجع سابق ،ص23

يلاحظ من الشكل أن أهم شكل من أشكال المعونة هو تخفيف عبء الدين حيث استفادت منه الدول النامية المثقلة بالديون إذ خفضت تكاليف خدمة الديون ابتداء من 1996 كمبادرة من FMIوBM، لكن هذه المبادرة تشهد بطئا في التنفيذ، حيث تم اختيار 7 دول فقط في سنة 1998 وتبقى عملية التخفيض رمزية (29).

وفيما يتعلق بالدين الثنائي فإنه لم يتم إلا من طرف عدد قليل من دول الشمال خاصة من طرف فرنسا، حيث أن هذا الإعفاء يقدر ب25% من المساعدات العمومية الفرنسية، والملفت للنظر أن هذا التخفيض يؤخذ كنسبة من إجمالي المساعدات العمومية للتنمية لكن هذه الأخيرة في تناقص وانخفاض، لذا تطرح بدائل أخرى يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، منها تخفيض الدين بطريقة جزافية بمعنى تثبيت وتحديد مبلغ معين تستفيد منه الدول سواء الدول الأقل نموا أو الأشد فقرا،ويجب أن يأخذ بعين الاعتبار بعض المعايير التي لا ترتبط بالمديونية مثلا عدد السكان ، الناتج المحلي، مستوى مدا خيل الدولة لخلق حافز لزيادة هذا التخفيض (30)

3- تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق: يعتقد الكثير أن تحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف والتبادل التجاري الثنائي وفتح الأسواق لتسهيل وصول و نفاذ صادرات الدول النامية إلى الأسواق الدولية بطريقة غير تمييزية وشرعية يساعد على تقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ويدعم النمو المستدام ويساعد على تحفيز النمو لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية، وذلك بتحفيز الإنتاج المحلي وزيادة الدخل القومي وبالتالي الدخل الفردي وتحسين مستويات المعيشة. وهو الهدف الرئيسي الذي ركزت عليه جولة الدوحة للتنمية في نوفمبر2001 ويسعى المجتمع الدولي لتحقيقه. وقد قدمت الدول المتقدمة في هذا الإطار الكثير من المبادرات " لعل أهمها اعتماد نظام التفصيلات التجارية أو ما يعرف" بنظام الأفضليات المعمم"، حيث تقدم مجلس دول الاتحاد الأوربي باقتراح" كل شيء ما عدا السلاح" (31) الذي يوفر فرصا لزيادة وصول منتجات الدول الأقل نموا خارج السلاح إلى أسواقها دون الخضوع لرسوم جمركية أو حصص، وهنا تشير الدراسات إلى أنه إذا اتخذت بقية الدول الرباعية(الوم أ، كندا اليابان) مثل المبادرة الأوربية فأن صادرات الدول الأقل نموا سوف تزداد بمقدار 2,5 مليار دولار (32) كما أصدرت الوم أ "قانون النمو والفرص لإفريقيا"(29) في2000 بهدف تسهيل وتحسين فرص نفاذ صادرات الدول النامية إلى الأسواق الأمريكية ،غير أنه يحتفظ ببعض القيود كقواعد المنشأ ويقتصر على عدد محدود من السلع.

غير أن معظم الدراسات تشير إلى أن تأثير هذه الاتفاقيات في تغيير نمط وحجم التدفق التجاري لصادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة يبقى ضئيلا، ففي سنة 1997 لم تستفد مثلا من امتيازات نظام التفضيلات المعمم سوى 17% من صادرات البلدان النامية (33)

وارجع السبب في ذلك إلى صرامة القواعد المتعلقة بشهادات المنشأ المطبقة على تلك السلع وإلى ضعف هامش التفضيلات بالنسبة لمعظم المنتجات ،الذي كان يتناقص كلما اتجهت الدول المتقدمة إلى أحداث المزيد من التحرير التجاري وإلى الطريقة التي كانت تطبق بها هذه الاتفاقية، حيث عمدت الدول المتقدمة إلى فرض رسوم جمركية على السلع مرتفعة القيمة المضافة ورسوم جمركية منخفضة على السلع ذات القيمة المضافة المنخفضة، فقد قدرت الرسوم الجمركية على المواد الخام الزراعية في دول الاتحاد الأوروبي ب5% في حين كانت أكثر من 10% على السلع الزراعية المصنعة المستوردة ، من جهة أخرى لجأت دول الاتحاد الأوربي إلى فرض رسوم جمركية منخفضة أو منعدمة على السلع والمنتجات الزراعية التي تنتجها محليا و رسوما أعلى على الواردات المنافسة لمنتجاتها المحلية بهدف حماية منتجيها(34).

كما تشير دراسات مركز التجارة الدولية بجنيف إلى أن الرسوم المفروضة من طرف الدول الرباعية هي أعلى بالنسبة للسلع الزراعية و المنسوجات والملابس مقارنة بالسلع المصنعة، لأن الدول النامية تمتلك نوعا ما ميزة نسبية في هذه المنتجات، وهو ما يؤدي إلى تقييد وعرقلة نفاذ صادرات هذه الدول إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة، كما تواجه الدول النامية مشكل أو التحد المتعلق بإجراءات الصحة و الصحة النباتية والعوائق الفنية التي أنتشر استعمالها في الوقت الحالي من طرف الدول المتقدمة كغطاء حمائي لتقييد تدفق صادرات الدول النامية إلى أسواقها*، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الدول منخفضة الدخل خلال الفترة96-99 لم تكن قادرة على توفير كافة الشروط الصحية المتعلقة بسلامة النباتات التي تفرضها دول الإتحاد الأوربي في أكثر من50% من صادراتها من الأسماك و اللحوم والفواكه والخضر، مما يقلل من فرص وصولها إلي الأسواق وهذا ينعكس مباشرة على قدرتها التصديرية و مستقبل التنمية فيها(35).

و فيما يتعلق بنفاذ السلع المصنعة إلى أسواق الدول لمتقدمة فانه يلاحظ بأن الدول المتقدمة عملت على اعتماد مبدأ تصاعد التعريفة الجمركية حيث تفرض رسوما منخفضة على وارداتها من المواد الأولية وبعض المنتجات نصف المصنعة التي لا تتوفر عليها، وتفرض رسوما مرتفعة على المنتجات تامة الصنع التي تمتلك قدرات تنافسية تجعلها تشكل خطرا على منتجاتها المحلية وهذا كاف لإعاقة الدول النامية على توسع قاعدتها الصناعية التصديرية.

فمثلا تفرض الوم أ رسوما جمركية مرتفعة على وارداتها من الأحذية ذات المنشأ من الدول النامية مقابل رسوم منخفضة على وارداتها من السيارات الآتية أساسا من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث تحصلت في سنة 2001 على إيرادات جمركية قدرت ب1,6 مليار دولار على وارداتها من السيارات المقدرة ب110 مليار دولار وهي أقل بقليل مقارنة بتلك المحصلة على ما قيمته15 مليار دولار من واردات الأحذية والتي قدرت ب1,63 مليار دولار ذات المنشأ من الدول الأشد فقرا(36).

أما فيما يتعلق باليات التكامل الاقتصادي لتعزيز النمو فقد وجد بأن تأثيرها محدود ،كمثال تجربه المكسيك مع (ALENA) في إطار اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية حيث أن الانفتاح التجاري لم يسمح بخلق و توظيف العمال إلا في القطاعات الموجهة للتصدير ، ففي الفترة الممتدة بين 1995 – 2000 عدد مناصب الشغل التي تم خلقها تمثل 40% من نسبة العمالة الضرورية لامتصاص القادمين الجدد إلى سوق العمل، كما أن الأجور لم تساهم في استدراك التضخم الذي أثر على القدرة الشرائية لمدة 5 سنوات بل أن هذا التدهور أدى إلى زيادة الفوارق الاجتماعية و الفوارق الإقليمية أو الجهوية لأن العمال الذين يتقاضون أجور دنيا يمثلون 60 % من الأجراء في ولايات الجنوب، مقابل 15 % في ولايات الشمال أين تتركز القطاعات الموجهة للتصدير، و في سنة 2000 بعد مرور 6 سنوات على بدأ منطقة التجارة الحرة 43 % من المكسيكيين يعيشون تحت خط الفقر (37).

لذلك فان عملية التحرير التجاري الحقيقي الذي يحفز النمو المستدام في الدول النامية يتطلب الإسراع في إصلاح سياسات التجارة الزراعية وإزالة كل الحواجز و القيود التي تشوه التجارة

الحرة والمشروعة وتقديم التسهيلات التجارية و التخفيف من القيود الـــــــــفنية . مع ضرورة إدراج متطلبات البيئة ضمن خطط وسياسات التجارة للدول ،ويتحقق ذلك من خلال(38) :

*حماية المنافسة من الممارسات الاحتكارية التي تؤثر على الأسعار .

* حماية المنافسة من استغلال مراكز السيطرة لاسيما الشركات م ج و الشركات الكبرى .

* تحقيق الشفافية بتوفير المعلومات للمنتج والمستهلك لأن ذلك يعد أهم الوسائل الفاعلة لتحقيق المنافسة المشروعة.

* تحقيق مصلحة المستهلكين بتفعيل دور الجمعيات المدافعة عن حقوق المستهلك .

*عقد اتفاقيات دولية للحد من تأثير التجارة الدولية السلبي على التنمية المستديمة

4 – التوسع في مجال الصحة و التعليم : يؤكد المختصين أنه إذا أردت غزو العالم فما عليك إلا الاستثمار في الموارد البشرية، و عليه فان سعي الدول لتحقيق الأهداف الألفية المتعلقة بالتنمية البشرية تقتضي توسيع سياساتها التعليمية والصحية ،و ذلك بزيادة حجم مخصصاتها في الموازنة العامة لصالح قطاع الصحة و التعليم وزيادة الاهتمام بالتعليم الابتدائي و الرعاية الصحية الأساسية في مجال المياه الصالحة للشرب و الصرف الصحي، فمثلا تحقيق هذه الأهداف في إفريقيا خاصة فيما يتعلق بالصحة تشير التقديرات أن هذه القارة تحتاج إلى ثلاثة أمثال القوة العاملة في مجال الصحة . لكن يلاحظ انخفاض حجم المخصصات لهذين القطاعين في الدول النامية خاصة إفريقيا جنوب الصحراء أين تقل مخصصات الموازنات في المتوسط عن المقياس الذي يقدر بـ 20% من الموازنة الجارية للتعليم الذي تم الاتفاق عليه بموجب مبادرة "الطريق السريع نحو توفير التعليم للجميع " كما يقل عن المقياس الذي يبلغ 15 % من الموازنة الجارية للصحة الذي وافقت عليه الحكومات الإفريقية في 2000 "(39) .

5- تسهيل عملية نقل التكنولوجيا: (لا سيما ما يتعلق بالتكنولوجيا النظيفة و تكنولوجيا حماية البيئة من التلوث)

من التحديات المهمة التي تواجه الدول النامية في إطار مبادرة الألفية الإنمائية تحدي الحصول على التكنولوجيا الحديثة القادرة على إنعاش القطاعات الاقتصادية المختلفة (زراعة ، صناعة ، صحة ، خدمات ....) وهو ما جعلها تسعى لجذب و استقطاب IDE على أساس أنه عامل مساعد على نقل التكنولوجيا. لكن أي نوع من التكنولوجيا، فهي بحاجة إلى تكنولوجيا نظيفة وقادرة على حماية البيئة لكن معظم الش م ج لا تراعي هذا الأمر عند ممارسة أنشطتها.

من جهة أخرى تقلصت قدرة الدول النامية على الحصول و نقل التكنولوجيا الحديثة في إطار ما يعرف باتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة التي أسفرت عليها المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار جولة الأرجواي (86-1994) والتي تعد من اخطر الاتفاقيات على الدول النامية لاسيما وأنها تطالب بالالتزام بمعايير حماية الملكية الفكرية (مثلا يجب توفير الحماية لجميع الاختراعات التكنولوجية لمدة لا تقل عن 20 عاما) وهو ما يسمح بتعميق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة و النامية و تأمين المزيد من الاحتكار التكنولوجي لـ **ش م ج** وهو ما يجعل فاتورة استيراد التكنولوجيات باهضة و مرتفعة بالنسبة للدول النامية هذا بالإضافة إلى الاشتراطات المتعلقة باستخدام العلامات التجارية وبراءات الاختراع .

ولعل أهم تأثيرات هذه الاتفاقية على الدول النامية يبرز في مجال الأدوية، حيث تشير دراسات أن صافي خسائر الرفاه الاقتصادي الذي تتحمله الدول النامية نتيجة حماية براءات الاختراع للأدوية ستكون مرتفعة لأنه يتوقع أن ترتفع أسعار الأدوية بنسبة تتراوح ما بين 25 % إلى 50 % (40) في حالة تطبيق الاتفاقية كما أنه يلاحظ ارتفاع أسعار هذه الأدوية في الدول التي تطبق هذه الاتفاقية لحماية براءة الاختراع فمثلا أسعار أدوية مختارة في الو م أ أو بريطانيا تكون مرتفعة مقارنة بأسعار تلك الأدوية في الهند والبرازيل أين تنخفض مستويات الحماية والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم 4 : أسعار بعض الأدوية الناتجة عن تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة:

البلد	المبلغ
شركة منتجة للدواء أنشأت أصلا في بلد صناعي	10439
شركة برازيلية	2767
شركة هندية أ	350
شركة هندية ب	201

المصدر : أرفيند سوبرامانيان ،مربع سابق ،ص 23

لذا فان تسهيل عملية نقل التكنولوجيا تعتبر تحد بالنسبة للدول النامية تطالب به و تطرحه على مختلف موائد النقاشات و المفاوضات وهي تنادي بضرورة تطبيق معايير حماية براءات الاختراع مع مرور الوقت و تماشيا مع تطورات الدول كما حدث للدول المتقدمة بالنسبة لبراءة اختراع الأدوية، حيث أن التجربة تشير أن الدول المتقدمة طبقت حماية قوية لبراءات الاختراع لما أصبحت تتمتع بارتفاع مستويات الدخل الحقيقي (يفوق 20ألف دولار للفرد) في حين تطالب الدول النامية بالالتزام بهذه المعايير في ظل انخفاض مستويات الدخل (أقل 500 إلى 8000 دولار للفرد) (41).

خـــــــــــــــــاتمة :

من خلال هذه الورقة يمكن القول أن قدرة الدول النامية على تحقيق أهداف التنمية المستديمة يعتمد على تكاثف الجهود

المحلية و الدولية، وذلك باتخاذ استراتيجيات إقليمية ودولية تعزز جهود هذه الدول لا سيما ما يتعلق بتيسير التجارة و تسهيل فرص نفاذ منتجاتها إلى الأسواق الدولية بشروط وعراقيل أقل وتوفير الدعم المالي والفني لها وتسهيل نقل واكتساب التكنولوجيا الحديثة مما يمكنها من التغلب على مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويدعم جهود التنمية القطرية فيها، وهو ما أكد عليه الرئيس التنزاني (بنجامين ميكابا) في نوفمبر 2004 بقوله :

" ينبغي علينا نحن في الدول النامية أن نملك جدول أعمال التنمية وعلى شركائنا أن يوفقوا دعمهم حسب جدول أعمالنا و أولوياتنا والتسلسل الذي وضعناه لأنفسنا ....إن التنمية لا يمكن فرضها بل يمكن فقط تسهيلها "

المراجع:

1-عبد القادرمحمدعبد القادرعطية و آخرون، قضايا اقتصادية معاصرة، نشر قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الاسكندرية،2004-2005، ص.5

2- سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستديمة مع التركيز خاصة على الادارة البيئية، أعمال مؤتمر المنظور الاقتصادي للتنمية المستديمة ، تونس، سبتمبر2006، ص.25

3- عبد الجليل زيد مرهون، التنمية المستديمة، بعض الفروض(الأنترنت)

4- محمد عبد الكريم ربه، محمد عزت محمد ابراهيم، اقتصاديات الموارد ، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص.294

5- المرجع نفسه،ص.296

6- سحر قدوري الرفاعي،مرجع سابق،ص.26

7- محمد عبد الكريم ربه، مرجع سابق، 294

* وزيرة سابقة للبيئة في النرويج، و هي المنسقة للمشروع الذي أخذ اسمها.

8-لعولمة والتنمية المستديمة، بطاقات منشورة في شبكة الأنترنت

9- عبيرات مقدم بلخضر عبد القادر، الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية، مجلة لعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد7،ص.51

10-عبد الرزاق ضيفي، الطاقة النووية بين السلم والحرب، مجلة العلم والإيمان، مجلة شهرية، العدد1، سبتمبر2006، ص.25.

* أضف إلى ذلك تأثيرها على صحة الإنسان بسبب انبعاث الإشعاعات النووية و التي تتسبب في تغيير الجنيات الوراثية وتجريب الأنسجة للإنسان وتعرضه إلى مخاطر وأمراض مثل سرطان الجلد كما أن تلوث البيئة يؤدي إلى انتشار الغبار المشع في المناطق التي أجريت فيها التجارب والذي ينتقل عبر الرياح مسببا تلوث الهواء والماء و الغذاء، وبمجرد تخلله السلسلة الغذائية ينتقل إلى الحشرات و النباتات و الحيوانات ويصل في النهاية إلى الإنسان مسببا له أمراض الجلد.

11- جريدة الخبر : السبت 2007/12/29.

12-حصة مقدمة في قناة العالم الفضائية يوم 2008/1/1

13- EL WATAN ECONOMIE ,du3 ou9 Décembre 2007

14-عبد الجليل زيد مرهون ، التنمية المستديمة بعض الفروض الأساسية،مرجع سابق.

15-سحر قدورالرفاعي، مرجع سايق، ص.27

16- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق:ص208،209

* **IDH :indicateur de développement humain**

***IPH : // de la pauvreté humaine**

***IPF :indicateur de la participation des femmes**

17-odile castel, le sud dans la mondialisation , quelles alternatives? Edition la découverte-syros , 2002, p.26

*ما يؤخذ عليه هو التركيز على خدمة انشغالات الدول المتقدمة في مجال البيئة على حساب الدول النامية، كما أن النفقات الإضافية الخاصة بتفعيل التنمية المستديمة يتم حسابها بطريقة مرجعية تعتمد على النفقات الإضافية التي تقوم بها الدول للحفاظ على البيئة، و هو ما يجعل استفادة الدول النامية تتضاءل أمام تزايد حصة استفادة الدول المتقدمة .

* غير أن الكثير من المنظمات غير الحكومية ترى بأن اتفاق AMI لا يأخذ بعين الاعتبار بعض المعايير و الاشتراطات البيئية، و هو ما يؤثر سلبا على الدول النامية خاصة في ظل تزايد توجهها الحالي إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تلجأ إلى التخفيض و عدم التشديد على الش م ج في المعايير البيئية، في الوقت الذي تعتبر OCDEأن السياسات البيئية تستجيب لطلب اج قوي لا يمكن تجاهله، و أن التكاليف البيئية التي تتحملها المؤسسة الاقتصادية ما بين 1 إلى 2 %، لذا فأن مقتضيات البيئة لا تلعب دورا كبيرا في اختيار توطين و توجيه الاستثمارات، كما أن الش م ج تطبق عمليات أنتاج موحدة بين المؤسسة الأم و فروعها بالخارج.

18- رمضان محمد مقل وآخرون، اقتصاديات الموارد و البيئة، الدار الجامعية، مصر، 2004،ص.355

*U N FRAME WORK CONVENTION ON CLIMATE CHANGE

19-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص. 211-212

20-odile castel, op cit, p.11

21- بيترس هيللر و سأنجيف جوبت، تحديات التوسع في المساعدات الإنمائية، مجلة التمويل و التنمية، جوان 2002، ص.40

22- odile castel, op cit, p.31

23- هل هو التخلف للوراء، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2003، العدد 4، ص. 13
24- ستيجن كلاسينس و ايريك فيجن، من الائتمان إلى المحاصيل، مجلة التمويل و التنمية، العدد1، مارس2007، ص.36
* يشير إلى قيمة الائتمان المقدم من طرف مؤسسات الوساطة المالية إلى القطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
25- أندي بيرج و ضياء قرشي، أهداف الألفية الإنمائية، بناء قوة الدفع، التمويل و التنمية، سبتمبر 2005،ص.21
26- شيخار أيار، التحدي الاقتصادي الكلي لزيادة المعونة، التمويل و التنمية، سبتمبر2005، ص.28
27- بن ايفرت و الأن جليب، مواجهة تذبذب المعونة، التمويل و التنمية، سبتمبر2005، ص.24
28- سام شارب و ادريان وود و ايلين راتين، المملكة المتحدة: مزيد من الملكية القطرية،التمويل و التنمية، سبتمبر 2005، ص.36-37-38

29- Odile castel , op cit, p. 11

30- Idem

31- روبرت شيرر، جدول أعمال للتجارة و الاستثمار و التكامل الإقليمي، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2001،ص.16
32- هانز بيتر لانكس، فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق، التمويل و التنمية ، سبتمبر 2002،ص.9
33- المرجع نفسه.
34- روبرت شيرر، التجارة محرك لإفريقيا، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 1999، ص.
35- روبرت شيرر، جدول أعمال و التنمية و الاستثمار و التكامل الإقليمي، مرجع سابق،ص. 15
* ارتفع عدد الشكاوى حول العوائق الفنية المقدمة إلى لجنة تسوية المنازعات في إطار المنظمة العالمية للتجارة من عقد يتلراوح ما بين 20-40 شكوى في بداية 80 إلى ما يزيد عن 400 شكوى سنة 1999، لذا فإن هذه المعايير تشكل قيدا للتجارة الدولية و نفاذ السلع إلى الأسواق.
36- هانز بيتر لانكس، مرجع سابق، ص.9
37- بيتر ساذرلاند، لماذا يجب أن نتقبل العولمة؟ التمويل و التنمية، سبتمبر 2002،ص. 21

38 - Odile castel , op cit, p.39

39- أندي بيرج و ضياء قرشي، مرجع سابق، ص. 22
40- ارفيند سوبرا مانيال ، الأدوية و براءات الاختراع و اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية، التمويل و التنمية، مارس 2004، ص. 22
41- المرجع نفسه، ص.23